الصعبة للجمهور وتشجيع مشاريع التوفير بالدولار. وعلى صعيد الغلاء، اقترح اريدور وقف عملية رفع الاسعار المتواصلة بالنسبة للمنتجات الاستهلاكية الاساسية، بواسطة دعمها في الاساس، ثم العمل على كبح الميزانية العامة[٣٦]. ويبدو واضحاً، من خلال هذه الاقتراحات، ان اريدور لا ينظر إلى الفائدة الاقتصادية على المدى البعيد بقدر ما تهمه النتائج الفورية على المدى القصير. فتخفيض الاسعار، ودفع تعويضات كاملة على الغلاء، ثم زيادة اجور العمّال، ستؤدي حتماً إلى زيادة نفقات الحكومة وبالتالي إلى زيادة العجز في الميزانية، مما يضر بالوضع الاقتصادي ويلزم الحكومة باتخاذ اجراءات مضادة.

ان قصر ولاية اريدور المتوقعة، كوزير للمالية، لا يعني بالضرورة ان سياسته أو اجراءاته ستكون عديمة التأثير اقتصادياً، خصوصاً وانه ملزم بتنفيذ مهمتين اساسيتين: اولاهما تتعلق بتقديم مشروع ميزانية اضافية لهذه السنة؛ وثانيتهما هي تقديم مشروع الميزانية العامة للسنة المالية المقبلة إلى الكنيست لاقراره قبل بدء السنة المالية الجديدة في نيسان (ابريل) ١٩٨١. وتمهيداً لتقديم مشروع الميزانية الاضافية الثالثة، منذ بداية السنة المالية الجارية، قام اريدور بتقديم أول مشروع قانون له إلى الكنيست، في ٢٩ كانون الثاني (يناير) الماضي، حول تحسين شروط التوفير القصيرة الاجل بواسطة رفع الفائدة عليها، وذلك من اجل زيادة مداخيل الحكومة في الاشهر المقبلة لتتمكن من تغطية جزء من العجز في الميزانية الذي سيرتفع بفعل النفقات في الميزانية الاضافية لهذه السنة. وكان الدافع الاساسي لتقديم هذه الميزانية الاضافية، هو النفقات المتزايدة على بناء المستوطنات والالتزام بدفع تعويضات كبيرة لمستوطني مشارف رفح، أي زيادة فائض الطلب الحكومي؛ حيث يتوقع وصوله إلى أكثر من ١٠٠ مليار ليرة في نهاية السنة المالية الجارية، الامر الذي يشكل حافزاً اساسياً لدفع معدلات التضخم، ومن شأنه أن يقضي على كل أثر ايجابي لاي توفير من جانب الجمهور[٣٧]. واضافة إلى تحسين شروط مشاريع التوفير لتغطية جزء من العجز، لجأت وزارة المالية إلى تطبيق سلسلة من الاجراءات الاولية، قضت برفع اسعار محدود للمنتجات الاستهلاكية الحيوية، مثل السولار والنفط والغاز والكهرباء والمياه ومشتقات الحليب بنسب تراوحت بين ٦ – ١٥٪، وخفض اسعار السلع الاستهلاكية الكمالية المستوردة في الاساس بواسطة منح تسهيلات للمستوردين، الامر الذي اثار اعتراضاً شديداً لدى مختلف الدوائر في اسرائيل، واعتبر مناقضاً للسياسة السابقة التي عملت على تحسين ميزان اسرائيل التجاري بواسطة تشجيع الصادرات وتحديد الواردات. ويبدو ان الهدف الرئيسي من وراء تخفيض اسعار السلع الكمالية هو امتصاص سيولة من ايدي الجمهور بواسطة تحويلها إلى المنتجين الاجانب، مما يؤدي إلى خفض الطلب في السوق المحلي، وبالتالي خفض وتيرة ارتفاع الاسعار، اي بمعنى آخر محاربة التضخم المالي على حساب ميزان المدفوعات.

ان فترة اريدور، وان كان من المتوقع ان تكون قصيرة، تحمل الكثير من المخاطر التي يمكن ان تحدثها سياسة اقتصادية خاطئة تقوم على تحسين مصطنع للوضع الاقتصادي، يتمثل اساساً في خفض معدلات التضخم المالي سواء على حساب زيادة